

فى ملتقى لـ«لغة العصر»

حماية الأطفال من "التنمر الإلكترونى" مسئولية مجتمعية

نظمت مجلة "لغة العصر" مطلع الشهر الماضي ملتقى: "حماية الطفل من التنمر الإلكتروني" برعاية عبد المحسن سلامة رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام.
ترأس الملتقى الدكتور محمد محمد الألفي، رئيس محكمة الاستئناف، ورئيس الجمعية المصرية لمكافحة جرائم الإنترنت، وشارك فيه المستشار محمد القاضي، مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية، بجامعة الدول العربية، ورئيس مجموعة الحماية القانونية، ود.حسام نبيل، أستاذ التحقيق الجنائى المساعد بأكاديمية دبي، وخبير أمن المعلومات وليد حجاج، والدكتورة نهلة ناجي، أستاذة الطب النفسى بكلية الطب جامعة عين شمس.

إعداد: أشرف شهاب | تصوير: أيمن برايز

شارك فى تغطية الملتقى: «رنا شوقى - أسماء أحمد محمود» من مبادرة «اشترك وتدرب»

وحرصت المجلة على مشاركة الطالبة بسملة على عبد الحميد، التى تعرضت للتنمر من أحد مدرسيها، لتأكيد تضامن المجلة معها ومع جميع الأطفال فى مواجهة ظاهرة التنمر.

حقوق الطفل

وفي كلمته أوضح نبيل الطاروطى رئيس تحرير "لغة العصر"، مقرر عام الملتقي، أن قضية التنمر الإلكتروني ضد الأطفال من القضايا التى توليها الدولة اهتماما بالغا فى إطار حرصها على حماية حقوق الطفل المصرى، ومواجهة العنف ضد الأطفال، الأمر الذى دفع مجلة "لغة العصر" لمحاولة إيجاد صورة أكثر دقة، وفهم أكثر تعمقا لماهية التنمر الإلكتروني ضد الأطفال، وكيفية حمايتهم منه.

وأوضح الطاروطى أن التنمر بصفة عامة: "سلوك عدوانى متكرر للإضرار بشخص آخر عمدًا جسديا او نفسيا، بهدف اكتساب السلطة على حساب شخص آخر". وأشار إلى أن التنمر ينطوى على ممارسة العنف، والسلوك العدوانى من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد تجاه غيرهم، وبالتالى فإن التنمر هو عمل مقصود ومتكرر لإحداث الأذى أو العزلة الاجتماعية أو التسبب فى مضايقة الضحية، مما يجعله يشعر أنه لا يمتلك نفس قوة مرتكبى هذه الأعمال، وأنه يواجه صعوبات فى الدفاع عن نفسه. ويتم استخدام معايير مثل: القصد، والتكرار، والاختلال فى توازن القوى بين الجانى والضحية.

إحصاءات خط نجدة الطفل

ويمكن الاستدلال على بعض الإحصاءات التى يكشف عنها خط نجدة الطفل 16000 مثل 70 ٪ من حالات التنمر تحدث فى المدرسة. ويتعرض الذكور للتنمر بنسبة 70 ٪ أكثر من البنات. الأم تمثل نصف حالات المتصلين بخط نجدة الطفل، يليها الأب بنسبة 24 ٪ والأطفال بنسبة 14 ٪ ثلث البلاغات من القاهرة تليها الإسكندرية ثم الجيزة.

واختتم رئيس تحرير لغة العصر كلمته بالتأكيد علي أن مواجهة ظاهرة التنمر الإلكترونى ضد الأطفال هى مسئولية المجتمع ككل، ولا تنحصر فى مجرد مواجهة من بعض المؤسسات، بل تتكامل فيها مسئولية المؤسسات مع مسئولية الدولة، والأسرة، والأطفال أنفسهم.

الوعى هو الحل الوحيد

وفى كلمته حرص رئيس الملتقى، المستشار محمد الألفى على التعريف بأهداف الملتقى، وأسباب انعقاده. ووجه الشكر لمجلة "لغة العصر" ورئيس تحريرها نبيل الطاروطي، على حرصه على عقد الملتقى، ورغبته فى زيادة الوعى المجتمعى بالقضايا المهمة مثل قضية التنمر، موضحا أن مجلة لغة العصر ليست فقط مجلة تحريرية، ولكنها مجلة تمتلك الرؤية والهدف.

وتناول المستشار محمد الألفى أهمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، موضحا أنها صناعة واعدة، مشيرا إلى أن 6 من أغنى 10 رجال فى العالم ينتمون إلى صناعة التكنولوجيا والمعلومات. ووجه المستشار الألفى رسالة للطلاب المشاركين فى الملتقى قائلا: "الحل الوحيد هو الوعي".



منصة الملتقى .. ود. حسام نبيل متحدثًا



بعض طلاب المدارس المشاركين فى الملتقى



صورة تذكارية للمشاركين فى الملتقى

جهود دولية ومحلية

وأشار رئيس الملتقى، المستشار محمد الألفى إلى أن ظاهرة التنمر الإلكترونى تؤثر على العقل الباطن بنسبة 20 ٪ خاصة عند الأطفال نظرا لأنهم يتأثرون بدرجة أكبر من البالغين. كما أشار إلى جهود المنظمات الدولية والمحلية، كمنظمة الأمم المتحدة (اليونيسيف)، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، التى تعمل على مكافحة الظاهرة من خلال رفع الوعى بها، وذلك بجانب دور المدارس المهم من خلال حملات توعية الطلاب بطرق مكافحة الظاهرة. وأوضح أيضا أن الألعاب الإلكترونية لها أثر سيئ على الأطفال مما يجعلها تندرج تحت فئة التنمر الإلكتروني.

وظائف المستقبل

كما شدد على أهمية تطويع استخدامات التكنولوجيا لأنها تعتبر أساسا لوظائف المستقبل، مما يفرض علينا تلبية احتياجات سوق العمل فى الفترة القادمة، حتى لا نقف وتسبقنا الأمم. وأكد ضرورة وضع هذه التخصصات للوظائف المستقبلية المتوقعة كأقسام داخل الجامعات المصرية، لتأهيل شبابنا لتلك الوظائف فى ظل اقتصاد المعرفة، وبزوغ عصر الطائرات بدون الطيار، وأجهزة الاستشعار، والطباعة ثلاثية الأبعاد.

ثم تناول المستشار الألفى التشريع القانونى المصرى، موضحا أنه لا يجرم الألعاب الإلكترونية كما يدعى البعض، ولكن الأزمة الحقيقية فى سد الفجوة بين الألعاب التى يلعبها الطفل والأسرة التى لا تعلم عنها شيئا، لذلك علينا من خلال التوعية تحديد عدد ساعات ممارسة تلك الألعاب، والأخذ فى الاعتبار بسياسية الباب المفتوح.

نبيل الطاروطى:
70 % من حالات التنمر فى مصر تحدث فى المدرسة

المستشار محمد الألفى:
يجب تأهيل الشباب المصرى لوظائف المستقبل وتضمينها فى المناهج الجامعية

المستشار محمد القاضى:
جريمة التنمر تستمر بتأثيراتها على الطفل طوال حياته

الأطفال والنضج المبكر

وبدأ المستشار محمد القاضى، مداخلته بإهداء ورقة العمل لضحايا التنمر، ومن بينهم الطالبة بسملة على عبد الحميد، التى شاركت فى المؤتمر. ثم قدم شـرحا وافيا لماهية التنمر وأعراضه، وطرق مواجهته. واشار إلى أن التنمر ليس جريمة تقليدية، وأن الأثر النفسى الذى يتركه أكبر بكثير من غيره من الجرائم لأنها جريمة تستمر بتأثيراتها على الطفل طوال حياته، خصوصـا لطبيعة اختلاف أطفال اليوم عن السـابق، حيث لديهم مقدرة أعلى وسـهولة أكبر فى الوصول إلى الوسائل التقنية الحديثة، والانفتاح الشـديد على العالم من خلال الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعى. مما يتطلـب مـن الوصول لعقولهم لأنهـم أكثر فهما ووعيـا وادراكا، فهم يمتلكون نضوجا مبكرا فعليا.

إدمان الإنترنت

وقال المستشـار محمد القاضى إن الخطـر الأكبر يتضح فى المضاعفات الصحيـة، مثـل: الصداع، وقلـة التركيز ، مع زيـادة الـوزن، وآلام الظهر والمفاصل، ونقص فيتامين د، وغيرها من المظاهر الصحية الخطيرة.

ويلـى هذا الخطر خطـر إدمان الإنترنـت، ويتلخص فى تدنـى الاهتمام بالنشـاطات الأخرى، وقضاء سـاعات طويلة أمام الإنترنت، مع الشـعور بالضيق والقلق وقت انقطاعه، وعدم الرغبة فى الخروج، وبالطبع يمكن اعتبار استخدام الإنترنت بصورة سرية من أخطر أعراض إدمان الإنترنت، مع تدنى الأداء المدرسي، والميل للعزلة عن الأهل والأصدقاء.

الباب المفتوح

وتطـرق القاضى إلى بعـض الحلول التـى يمكن اللجوء إليهـا لوقاية الأطفال مـن التنمر الإلكترونى، ومنها مشـاركة الطفل فى المجموعات المشـارك فيها، ومحاولـة التعرف علـى اهتماماتها، ومشـاركته فيها، والإتفاق على شىء يجمع بين مختلف اهتمامات أفراد الأسرة بأكملها، مع وجوب وضع الكمبيوتر فى مكان عام وظاهر باتباع سياسة الباب المفتوح حتـى لا تتاح الفرصة للطفل للإنفـراد بالكمبيوتر بمفرده، بالإضافة إلى تشـجيع النشـاطات الرياضيـة، والاجتماعية، والأفضل قضـاء وقت أكبر بصحبة الطفل، ومتابعة نشاطه على الإنترنت.

آليات المواجهة

وحـول آليات مواجهة التنمر الإلكترونى، قدم المستشـار محمد القاضى، مجموعة من النصائح المهمة، ومنها:

عدم اعطاء المعلومات الشخصية لأى فرد.

عدم إعطاء الأرقام الشخصية.

عدم إعطاء الباسورد (كلمات المرور) الخاصة بحسابات التواصل الاجتماعى أو البريد الإلكترونى لأى شخص.

عدم الرد على رسائل التهديد وعرضها على شخص أكبر.

عدم فتح أى رسائل بريد إلكترونى من شخص غير معروف.

لا ترسل أى رسالة لأى شخص وأنت غاضب حتى لا تصبح متنمرا.

لا تشارك أى بوست يحط من شأن أى شخص لأن ذلك يعتبر تنمرا.

إبلاغ أى أشخاص عند مشاهدة واقعة تنمر سواء فى المدرسة أو المنزل.

الحماية القانونية

وأوضح المستشار محمد القاضى، أن الحماية القانونية للأطفال من أخطار اسـتخدام الإنترنت تتضمن ثلاثة أبعاد هى: (1) الضمانات الدستورية و (2) التشريعات الوطنية و (3) المشاركة المجتمعية.

وأشـار إلى أن الدستور المصرى يعتبر من أهم الضمانات لحماية حقوق الأطفال حيث يكفل ويضمن التـزام الدولة فى المادة 80 برعاية الطفل وحمايته من جميع أشـكال العنف والإساءة وسـوء المعاملة والاستغلال الجنسى.



تكريم الطالبة نغم وفيق محمود ضمن مبادرة «اشترك وتدرب»

إبلاغ خط نجدة الطفل

وأشـار القاضى إلى أن الكتـاب الدورى ألزم النيابة العامة إلزاما شـديد الأهميـة، ويعتبـر إنجازا مهما لصالـح لحماية الاطفال مـن الخطر، وهو ضرورة إبلاغ خط نجدة الطفل بشكل مباشر، إضافة للخط التابع للمجلس القومـى للأمومة والطفولـة، وهى لجنـة متكاملة شـاركت فيها أغلب المؤسسـات المصرية والتى تتدخل بشـكل فورى لنجدة الأطفال الذين يتعرضون لأى حالة من حالات الاستغلال أو العنف أو التنمر سواء بشكل طبيعى أو إلكتروني.

د. حسام نبيل: يجب مماطلة المتنمر، والحصول منه على أكبر قدر من المعلومات لتسهيل القبض عليه

وليد حجاج: أحيانًا تكون الغيرة من أسباب التنمر



تكريم الطالبة «بسملة»



تكريم الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين
من المدارس المشاركة فى الملتقى

خصائص التنمر الإلكتروني

وفى كلمته أوضح الدكتور حسـام نبيل، أستاذ التحقيق الجنائى المساعد بأكاديمية شرطة دبي، وأستاذ الجريمة المعلوماتية السابق بكلية الشرطة، عضو المرصد العربى للأمن السـيبرانى ببيروت، أن التنمر الإلكترونى هو: "نشر أو توجيه رسـائل إلكترونية، بما فى ذلك الصور أو مقاطع الفيديو، بهدف مضايقة شـخص آخر أو تهديده أو اسـتهدافه. وقد يكون الجانى طفلا أو بالغا. وقد تستخدم مجموعة كاملة من منابر التواصل الاجتماعي، بما فيها غرف المحادثة، والمدونات، والرسائل الفورية.

المواجهة

ووجه الدكتور حسـام نبيل إلى ضرورة اتخـاذ بعض الإجراءات الضرورية عند التعرض للتنمر الإلكتروني، منها:

التحفظ على الصور أو الرسـائل المنشورة عبر الإنترنت، وحفظ موقعها عن طريق نسخ العنوان الإلكترونى للموقع المنشورة به.

التوجه لاتخاذ الإجراءات القانونية لدى الجهات الأمنية المختصة.

عدم الاستجابة للمتنمر، ومحاولة مماطلته، والحصول منه على أكبر قدر من المعلومات لتسهيل الأمر للسلطات المختصة للقبض عليه.

د. نهلة ناجى:
واحد من كل 14 طفلاً يتعرض للتنمر بسبب التجربة أو المغامرة

أرقام البلاغات

- خط نجدة الطفل 16000
- خط المشورة الصحية للطفل والأم 16021
- خـط الأطفـال ذوى الإعاقـة 08008886666 وجميعهـا تتكامـل مع المرصـد القومـى لحماية الطفولـة والأمومـة.
- خـط تقديم بلاغـات جرائم الإنترنـت 108 التابع لوزارة الداخلية.





التنمر و السيطرة

وتناول وليد حجاج، الأسباب التي تدفع المتنمرين للبدء فى شن الهجوم الإلكترونـي علـى الطـرف الآخر لمجموعـة كبيرة من الأسـباب متعددة الجوانب، ومن أهمها: شـعور المتنمر بالرغبة في السـيطرة على الطرف الآخـر. وأوضح أن الغيرة يمكن أن تكون من أسـباب التنمر الذي يحدث على الشبكة الإلكترونية.

أمثلة واقعية

واسـتعرضت الدكتورة نهلة ناجي، أسـتاذة الطب النفسـى بكلية الطب جامعـة عين شـمس، ظاهرة التنمـر الإلكترونى من خـلال إعطاء أمثلة عاصرتها بنفسها بحكم عملها، من بينها إقدام أحد الأطفال فى العاشرة من عمره على الانتحار بعد اشـتراكه فى أحـد الجروبات على أحد مواقع التواصـل الاجتماعى التى تدعو لإثبات أحقية الشـخص فى إنهاء حياته وقتما شـاء، بتثبيت الكاميرا والانتحار على الهواء. وفى مثال آخر، أشارت إلــى نموذج لطفل يحمل على هاتفه صورا لــه وهو مجرد من الملابس، ويقوم بإرسالها لأشخاص خارج مصر، وعند مناقشته أوضح السبب بأنه يريد أن يلعب لوقت إضافى فى لعبة معينة، ولكن اللعبة تشـترط عليه إرسـال تلـك الصور كنوع من أنـواع الدفع مقابل الاسـتمرار فى اللعب. وكذلك حالة فتاة تجرح يدها من أجل المنافسة لإثبات القدرة على تحمل كل شخص للجروح ونزف الدماء، مبررة ذلك بأنه ما يجمعها بأصدقائها هروبا من مشـاكلهم النفسـية. وفى بعض الأحيان يحـدث ذلك كنوع مـن الاعتراض على مبـادئ الدين أو العادات، أو قيـام الطفل بالتطاول على الوالدين بالأيدى، أو الأطفال الذين يقومون بتصوير أنفسـهم فى مـواد إباحيـة مقابل الدفع، وغيره من القصص التــى يغزوها الفكر غير المنطقى، الغريب على عقول أطفالنا، ومجتمعنا وتقاليدنا.

ووصفت د. نهلة ناجى هذه السلوكيات بأنها غزو لثقافة وتقاليد البيت المصرى والشرقى والعربى، وتعاليم الأديان، وسلب جميع تلك المميزات تماما من الطفل، مما يدفع الأطفال لتدمير أنفسهم بسبب الأفكار الخاطئة. وأوضحت أن الدراسات النفسية تؤكد أن واحدا من كل 14 طفلا يسارع للتجربة أو المغامرة. وقالت إن الخوف هو أن تنتقل تلك السلوكيات من الإنترنت لتتحول إلى سلوكيات يمارسها الأطفال فى المدارس، ويصبحون على استعداد لممارستها باستمرار على أرض الواقع.

توصيات الملتقى

وفى ختام فعاليات الملتقى، أعلن رئيس الملتقى المستشار محمد الألفى التوصيات التى تم التوصل إليها من خلال المداخلات والتعليقات التى خلصت إلى:

- حث المشرع على إصدار تشريعات متلاحقة لكى تتواكب مع المستجدات والمصطلحات، فلم يكن من قبل للتحرش التقليدى نصا ولفظا قانونيا إلا حينما أدرك المشرع أهمية ذلك، فأصدر تعديلا للقانون لوضع لفظ للتحرش لحماية الفتيات والمتحرش بهم فى المجتمع.
- حث المؤسسات التعليمية والإعلامية على إصدار اللوائح المعنية بتوصيف الأفعال غير المشروعة عبر الشبكة، ووضع قواعد صارمة للعقاب.
- حث المؤسسات التعليمية والطبية والصحية على المسارعة بتأسيس العيادات النفسية الطبية لإعادة تأهيل الذين يتعرضون للأذى عبر الشبكة، وذلك بإعداد كوادر نفسيين طبيين اجتماعيين لتلقى الشكاوى.
- حث المؤسسات الإعلامية والصحفية والدينية على رصد تلك الظواهر وتعميق الوعى بها لإيصالها للمجتمع عن طريق الدراما وصناعة السينما والكتاب والباحثين "أون لاين"، وخطبة الجمعة ووعظ الأحد، لاستهداف تلك الظواهر.
- التوعية ليست دور المؤسسات أو الدولة أو الحكومة بمفردهم، بل هى دور كل فرد فى المجتمع فى الأساس. فكل فرد منا هو رسول للتوعية فى مكانه، ويتحمل مسئولية توصيل الرسالة للآخرين.
- العمل على توفير الاحصائيات والبحوث فى هذا المجال، وعمل الدراسات اللازمة، وأن يتم إعلانها من قبل الجهات التنفيذية لتكشف لنا عن الظواهر المختلفة، كى تتحرك بموجبها الجهات المختلفة كالإعلام والصحة النفسية وغيرهم.
- العمل للحد من الآثار اللاحقة لجريمة التنمر حتى لا تبقى الآثار على الإنترنت، كى لا تزيد من الأثر النفسى والأضرار اللاحقة التى تستمر لأجيال.
- دعم المناهج التعليمية لتواكب الخريجين وتأهيلهم وتسليحهم بالأدوات اللازمة لمواطبة العصر القادم.
- محاولة سد الفجوة بين الأجيال لإنقاذ المجتمع بالفترات القادمة.
- المطالبة بتفعيل القوانين الصادرة فى حق البيئة المعلوماتية، والفضاء الإلكترونى بشكل فعال.
- حث المؤسسات الوطنية كلا للقيام بدوره، كالجهات التى تعمل على زيادة الوعى مثل وزارة الثقافة لما لها من قصور ثقافة فى كل ربوع مصر، ومراكز الشباب ووسائل الإعلام.

وفى ختام الملتقى تم تكريم الطالبة بسملة على عبد الحميد، ومنحها شهادة تقدير من مجلة "لغة العصر" لقيامها وأسرتها بالتحرك وعدم الصمت فى مواجهة عملية التنمر التى تعرضت لها. كما تم تكريم الطلاب الذين شاركوا فى مبادرة "اشترك وتدرب" التى تنظمها مجلة "لغة العصر" لطلبة الجامعات والمعاهد المصرية، للتعامل مع الأدوات العصرية، وتسليحهم بالأدوات التكنولوجية اللازمة للتعامل فى العصر الرقمى.



أحمد عصمت

"الكليك بيت" والتضليل الإعلامى

أعلنت مجلة "دير شبيجل" الألمانية الشهيرة اعتذارها بعد اكتشاف فضيحة التزييف والتلفيق التى دأب عليها الصحفى "كلاس ريولتيس" منذ بداية عمله بالمجلة فى عام 2007. قالت المجلة إن ريولتيس، زيف واختلق حوارات وزيارات ومشاهدات من وحى خياله فى نحو 14 قصة صحفية من إجمالى 60 قصة نشرها. و "ريولتيس" فائز بعدد كبير من الجوائز العالمية ومن أهمها جائزة CNN عام 2014 كما تم اختياره "صحفى العام 2018" فى ألمانيا، وينشر مقالاته أيضا فى عدة مؤسسات ألمانية.

التزوير كشفه زميل "ريولتيس" الذى عمل معه على قصة خبرية حول الحدود المكسيكية. وبعد تقصى عدد من المصادر التى استخدمت فى القصة، وحولت مجراها، تم اكتشاف التزوير الواضح. اعترف"ريولتيس" بالوقائع كلها، وقال نصا: "أعتذر فأنا مريض وأطلب العلاج"!. أضافت "دير شبيجل" والتى توزع 725 ألف نسخة أسبوعيا، ولديها ما يزيد على 6.5 مليون قارئ لموقعها على الإنترنت، إن الصحفى قد "انتهك موهبته". والغريب أنها لم تذكر انتهاكه لحق القراء فى الحصول على معلومات موثقة!

بدأ العام الماضى 2018 بفضيحة: "كامبريدج أناليتيكا"، والتى أظهرت تورط "فيسبوك" فى تسريب معلومات الملايين من المستخدمين من خلال لعبة إلكترونية (تطبيق لعبةCOW والتى ساهم صاحبها فى الكشف عن التسريب) على المنصة الشهيرة، وما تلا ذلك من استدعاء لمؤسس فيسبوك أمام الكونجرس الامريكى، والبرلمان الأوروبى، والبريطانى، وتغريم الموقع مبالغ مالية طائلة. تم استغلال المعلومات والبيانات المسربة فى حملات تضليل موجهة ومقصودة، وتغيير فى السلوك التصويتى فى عدة انتخابات من أبرزها الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة.

وقبل أن ينتهى نفس العام، نشرت "نيويورك تايمز" مستندات موقعة لاتفاقيات بين فيسبوك وحوالى 150 شركة، من بينها سبوتيفاى / أبل / أمازون / نيتفليكس / البنك الملكى بكندا / محرك بحث مايكروسوفت (بينج)، للاطلاع على بيانات مستخدمي فيسبوك، وبعضهم كان لديه صلاحية الإطلاع على الرسائل الخاصة المتبادلة بين المستخدمين. الاتفاقيات أكدتها مقابلات شخصية مع 50 من العاملين السابقين فى فيسبوك، ولاسيما فى القطاع التجارى.

وفى أواخر العام 2018 قام الصحفى "كارل ميلر" بتوثيق عملية تجارة "الأخبار الكاذبة" فى كوسوفو، حيث قام بمقابلة أحد تجار "الكليك بيت"، صاحب ما يقرب من 12 صفحة على فيسبوك، فى مختلفة الموضوعات الدينية والسياسية والسياحية والفنية يقوم من خلالها بنشر فضائح وأخبار مفبركة عن لاعبى الكرة والفنانين وفضائح جنسية، وحتى الأخبار التافهة. ووصل إلى ما يقارب مليون مستخدم، ويجنى 600 يورو يوميا من نقراتهم على لوحة المفاتيح.

أصبحنا إذن أمام منحنى آخر من تلك الظاهرة التى اتسمت بطابع سياسى متعلق بالعمليات الانتخابية منذ بدايتها، منحنى ينتشر ويرتبط بالمكاسب المادية لأشخاص غير مرتبطين بالسياسة بشكل مباشر. ويذكرنا بانتشار التسويق الهرمى على اختلاف أشكاله بدافع من الطمع، حتى أن البعض يتركون وظائفهم ويتفرغون لممارسته، وهو ما يحدث الآن مع انتشار تجارة "الأخبار الكاذبة".

مع تنامى ظاهرة "الأخبار الكاذبة" تم اختيار كلمة post truth ككلمة العام 2016 طبقا لقاموس أوكسفورد. ويعود القاموس ليختار كلمة العام 2018 لتكون Tox-ic أو "سام"، وهو ليس بالبعيد فى المعنى والمدلول، فالأخبار الكاذبة سامة، تغيب الوعى الجمعى وتلوثه.

واتفق المختصون فيما بينهم على أن ما اصطلح على تسميته "الأخبار الكاذبة" غير دقيق وغير معبر عن جوهر الكارثة المتنامية فى النظام الإيكولوجى للمعلومات. حتى أعلن قاموس "ديكشنرى" الشهير اختيار كلمة Misinforming ككلمة العام 2018.

السؤال المطروح الآن: ماذايخبئ لنا 2019 بهذا الصدد؟ وهل التربية الإعلامية هى الحل؟

Esmat_aly@yahoo.com
مدير منتدى الإسكندرية للاعلام |



حسام الجمل

إفريقيا الرقمية.. ثورة وثروات

لا يخفى على أحد حجم الثروات الطبيعية التي تتمتع بها القارة الإفريقية، التي تعد الأكثر تركزًا وتنوعًا في العالم، وكذلك حجم الموارد البشرية الشابة التي تمثل النسبة الأكبر من سكان القارة (60 ٪ أقل من 25 عامًا) وكذلك كيف تمثل القارة الإفريقية سوقًا كبيرًا يعتبر الثاني من حيث عدد السكان عالميا (1.3 مليار نسمة أي 17 ٪ من سكان العالم). لكن لأي درجة استطاعت القارة الإفريقية تعظيم الاستفادة من هذه الإمكانيات والموارد العملاقة؟ ولأي درجة استطاعت التكامل فيما بينها لتعظيم القيمة المضافة والعائد على مواردها وجذب الاستثمارات المناسبة، وتوفير فرص عمل متنامية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة؟ وهل استطاعت تحقيق درجات الكفاءة والإنتاجية والحوكمة المطلوبة.. خاصة في عصر المعرفة والتنافسية العالمية الشديدة؟ إن كثيرًا من التحديات المرتبطة بغياب البيانات السليمة، وصعوبة التواصل ونقص المعرفة، وضعف الشفافية، وصعوبة الإبداع، أصبح في أغلبه من الماضي. وأصبح من الممكن حاليًا في إطار رؤية وخطط واضحة تمكين قطاعات القارة المختلفة وتكاملها من خلال إستراتيجيات متناغمة للتحول للمجتمع الرقمي.. الثورة الرقمية الإفريقية قادرة على تحقيق نقلة نوعية في كل مناحي الحياة بما ينعكس على أهداف التنمية المستدامة ورفاهية المواطنين بالقارة السمراء، وبصورة قادرة على تعظيم العائد من الثروة البشرية الشابة ومن الموارد الطبيعية الغنية ومن قدرات السوق المتعاظمة، وقادرة على الحفاظ على التراث والحضارة، وإعلاء الحوكمة والعدالة ومحاربة الفساد والجريمة. ولعل الأهم أن الثورة الرقمية الإفريقية قادرة على إظهار الإبداع الإفريقي في تقديم حلول غير تقليدية لتحديات القارة وبأيدي أبنائها وبتكلفة محدودة ونتائج مبهرة، لتمتلك مقدراتها وتستثمر القيمة المضافة وتجني العوائد المرتفعة، التي كانت تذهب لمن كان يحتكر المعرفة.

إن الاستثمار في التحول للمجتمع الرقمي الإفريقي هو استثمار لتمكين قطاعات القارة الواعدة، وتكامل قدراتها بما يسهم بصورة فاعلة في سرعة تحقيق الطفرة النوعية بمعدلات التنمية ومستهدفات التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا، من المهم أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قلب إستراتيجية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لدول القارة. وكذلك من المهم ربط القارة ببنية تحتية رقمية سريعة، وبنقاط تبادل محلية، وبمراكز بيانات تكاملية، وبسياسات تشريعية متوائمة، تحقق معايير الحوكمة والانفتاح والتكامل وخاصة باستخدام التكنولوجيا.

ومن الضروري استهداف التحول الرقمي في قطاعات التعليم والصحة ومكافحة الفقر ومكافحة الفساد، وتقديم حياة كريمة وتيسير الخدمات الحكومية، وخلق بيئة محفزة للقطاع الخاص ليكون قاطرة التنمية المستدامة. نحتاج إلى تفعيل بنية مؤسسية قادرة على قيادة التحول الرقمي وتنظيمه وتحفيزه واعتماد البنية التحتية ذات نطاق الاتصالات العريض والأجهزة الذكية المناسبة ومعايير أمن المعلومات وبرامج بناء القدرات البشرية، وريادة الأعمال والإبداع وتوفير التمويل الملائم (من الحكومات والاستثمارات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص). وعندها يكون استخدام الهوية الرقمية وتقديم الخدمات من خلال منظومات ذكية تفاعلية، وتوفير تحليل متعمق وذكي للبيانات الضخمة لتعظيم النتائج، وتحقيق تخطيط تفاعلي يمكن قياسه، وتفعيل المدن الذكية والثورة الصناعية الرابعة (الثورة الرقمية) بقطاعات الزراعة والتعدين والتعليم والصحة والطاقة والتمويل وغيرها. ويتحقق من نتائج هذا التحول الرقمي للمجتمع الإفريقي توفير فرص عمل عالية القيمة وتحقيق تسارع في معدلات النمو الاقتصادي، وحوكمة أفضل للمدفوعات، ويكون المواطن الإفريقي محور الخدمات، وتتحقق المصداقية ومعايير الجودة.

في بداية العام الجديد هناك فرصة حقيقية لوضع أولوية من مفوضية الاتحاد الإفريقي من أجل تحقيق بنية مؤسسية وتشريعات متوائمة وإستراتيجية متكاملة للإبداع، والتحول للمجتمع الرقمي وتوفير البنية التحتية المتكاملة، خاصة مع رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي خلال 2019. ولعل مؤتمر إفريقيا 2018 الذي استضافته مصر في شهر ديسمبر قد ألقى الضوء على هذه الأهمية، خاصة مع مشاركة 100 شركة إفريقية صغيرة مبدعة معظمها تعتمد التكنولوجيا الرقمية، ومع ما تبعه من معرض التجارة الإفريقية البينيةIATF في القاهرة، وتوقيع عدة اتفاقات للبنية التحتية التكنولوجية، ومراكز البيانات ومؤسسات تمويل المخاطر للشركات الناشئة. إن تحرك الاتحاد الإفريقي بقوة في هذا الاتجاه سيحدث نقلة نوعية للقارة السمراء. ومن المهم مشاركة جميع الأطراف أصحاب المصلحة مع الحكومات وتبني مبادرات رابطة إفريقيا الذكية SMART AFRICA التي يرأسها بول كاجامي، رئيس رواندا، وكذلك مبادرات ممثلي القطاع الخاص مثل الرابطة الإفريقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات AfICTA وأيضًا مبادرات ممثلي المجتمع المدني التنموية.

ولعل من النجاحات السريعة الممكنة:

- تفعيل مشاريع البنية التحتية التكنولوجية المشتركة ونقاط التبادل والتسعير ومراكز البيانات المشتركة.
- تفعيل منظومة دفع إلكتروني متوائمة ومعتمدة (نموذج M-PESA).
- إنشاء بوابة معرفية موحدة توفر جميع المعلومات اللازمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالدول الإفريقية والروابط إن وجدت الخاصة بهذه المعلومات من بنية مؤسسية وتشريعات وإستراتيجيات ومشاريع منفذة ناجحة ومشاريع مخططة للتحول الرقمي ومناقصات، وكذلك قواعد بيانات شركات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بها وإمكانياتهم وسابقة الخبرة، وكذلك احتياجاتهم وهكذا. فالبداية تكون بالمعرفة (مبادرة لـ AfICTA).
- العمل على تنمية قدرات الإدارة العليا والتنفيذية المتخصصة في مجال المشاريع التكنولوجية من خلال أكاديمية متخصصة (تدريب مديري التحول الرقمي ومديري أمن المعلومات ومديري حضانات الإبداع ومحافظ التمويل في مجال الابتكار التكنولوجي والمشرعين في مجال تكنولوجيا المعلومات وغيرها). (مبادرة لـ AfIC-TA).
- تنظيم مؤتمر إفريقي سنوي بالتوازي مع معرض Cairo ICT يجمع قدرات واحتياجات إفريقيا في مجال التحول للمجتمع الرقمي في القطاعات ذات الأولوية، يشمل منصة رقمية ومساحة في المعرض لتشارك الأعمال Business Match Making platform
- توفير منصة رقمية للاحتياجات / التحديات القطاعية الإفريقية، وللمبدعين وريادة الأعمال باستخدام التكنولوجيا وللباحثين ولمؤسسات التمويل مع توفير عناصر التحفيز الملائمة وإدارة احترافية تؤسس لبيئة صحية متكاملة لتطور ونجاح الإبداع في حل تحديات القارة (مبادرة الرقابة الإدارية مع أكاديمية البحث العلمي المصرية Science Hub).
- نشر مشروع قاعدة المعرفة المصرية EKB وتفعيل الاتفاقات اللازمة ليستفيد منها أبناء القارة السمراء في المجال البحثي والمعرفي (وزارة التعليم المصري - EKB) والتجربة المصرية في تطوير التعليم بالتمكين التكنولوجي.
- التوسع في نشر مشروع الصحة عن بعد بإمكانيات إفريقية محلية (تطبيقات رصد الأمراض ومنظومة الصحة عن بعد - وزارة الصحة مع وزارة الاتصالات المصرية).
- تطوير منظومة لتقييم المحاصيل ومتابعتها من المزارع إلى المستهلك باستخدام تقنيات الفحص الطيفي، وسلاسل الكتلة المطورة محليًا.

والمؤكد أن هناك أفكارًا كثيرة يمكن تقييمها واعتمادها بين الأولويات سريعة المردود لتحقيق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية من خلال التمكين التكنولوجي التشاركي، وتحقيق الثورة الرقمية الإفريقية وتعظيم العائد على ثرواتها.

ولهذا، قد يكون من الضروري أن يتبنى الاتحاد الإفريقي إستراتيجية متكاملة للتحول للمجتمع الرقمي وأن يطور - إن أمكن - إدارة مجتمع المعرفة بمفوضية البنية التحتية والطاقة إلى مفوضية للتحول للمجتمع الرقمي، أو كحد أدنى أن يتم دعم هذه الإدارة وتمكينها للقيام بدور أوسع وأكثر عمقًا في تكامل الإستراتيجيات وتهيئة البيئة المحفزة والأطر المؤسسية والمشاريع الاسترشادية.

hossam@elgamal.com

رئيس التحالف الإفريقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات |